فوق الطاولة

محمود الصالح

مشروع الدعم والأمن الاجتماعي

أثار إطلاق ما سمي مشروع الدعم الاجتماعي الكثير من ردود الفعل السلبية، لدرجة أننا لم نسمع برأي واحد يساند هذا المشروع على الرغم من وجود مثل هذا الرأي. لكن صاحبه لا يريد التعبير عنه ويكون بمواجهة هذه الموجة الغاضبة على الشكل الذي ظهر فيه قرار إعادة توزيع الدعم ذات صبيحة من شباط الجاري.

الحقيقة أن مجرد الحديث في هذا الأمر له محاذير كثيرة أولها أن المسألة تطول الشريحة الأكبر والأفقر من المجتمع، وهي التي لن تكون مضطرة للمجاملة خوفاً على مصالحها، لأن مصلحتها أصلاً في توافر رغيف الخبز وحبة الرز والسكر ومازوت التدفئة وأسطوانة الغاز، وفي حال فقدانها تكون سقطت ورقة التوت، ولم يعد هناك ما يمكن المجاملة فيه.

نقول ذلك بناء على ما أظهرته «تجارب» الحكومة في التعاطي مع أساسيات حياة المواطنين، والفشل الذريع الذي نجم عن هذه التجارب، والبداية في عدم التوصيف الحقيقي والموضوعي لمقياس غنى شخص وفقر آخر. حيث لا يجوز اعتبار عائلة غنية إذا كانت تمتلك سيارة مهما كانت سعتها وتاريخ صنعها، ولا يجوز اعتبار عائلة غنية إذا كانت تعيش على مساعدات يرسلها ابن أو أخ أو زوج مغترب، الأمر الآخر أن انكشاف عدم دقة بيانات مؤسسات الدولة أدى لصدمة كبيرة في وقت كانت الوزارات تتغنى في التحول إلى الدفع الإلكتروني ونوافذ الخدمة ومن ثم الحكومة الإلكترونية، وعند التطبيق اتضح أن أغلب شبكة المعلومات غير دقيقة.

ما يريده الناس اليوم ليس الاستمرار في الدعم كما هو عليه الآن، لان هناك إجماعاً على وجود فئات اجتماعية ليست بحاجة إلى الدعم، وبالتالي يجب أن يوجه ما يحصلون عليه إلى دعم أسر أكثر حاجة، لكن الأمر مرهون بصحة توصيف هؤلاء الأشخاص، اليوم هناك تجار كبار دخلهم الشهري يتجاوز عشرات الملايين، ولا يوجد باسمه سجل تجاري ولا إجازة استيراد، حيث يتم تنظيم هذه الوثائق بأسماء عاملين فقراء، وذلك بهدف تجزئة الثروة والتهرب الضريبي، لذلك من غير المنطقي أن يدفع هؤلاء الفقراء ضريبة حرمانهم من مظلة الدعم لإجراء لا يستفيدون منه أصلاً.

النتيجة: علينا أن نضع الأسس الموضوعية لتوجيه الدعم، ونناقشها مع كل أطياف المجتمع، ومن ثم يتم اتخاذ القرار بشكل هادئ بعيداً عن الانفعالية، والسعي لتحقيق منجزات وبطولات فردية وهمية، لأن الواقع المعيشي لأغلب الناس صعب جداً، وواقعهم لا يحتمل المزيد من الضغط الاقتصادي الذي سينعكس خطراً أكيداً على أمننا الاجتماعي.

هل يمكن أن يكون التاجر فقيراً.. سجال حول مطالبات بعض التجار بالدعم

قباني لـ«الوطن»: بحاجة إلى دراسة شاملة ومعظم الذين لديهم سجلات حصلوا عليها خلال فترة الرخاء

| هناء غانم

يبدو أن الحكومة لم توفق حتى تاريخه بقراراتها حول سيناريو توزيع الدعم وإعطائه إلى مستحقيه لأن هذه المقترحات لم تأخذ مسارها الصحيح حتى الآن، قد يكون هناك العديد من الأسباب التي نجهلها لكن أصحاب الشأن هم الأقدر على وصف الحالة.

وبخصوص إعادة الدعم للحاصلين على السجل التجاري من الدرجة الرابعة، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أن إبقاء الدعم للفئة الرابعة ليس له علاقة بشعار الحكومة القاضي بإعطاء الدعم إلى مستحقيه.

وقال: لا يوجد لدينا إحصائيات ولا مقاييس صحيحة بأن هذا التاجر يستحق الدعم وهذا لا يستحق موضحاً أن قرار الحكومة حول إبقاء الدعم للفئة الرابعة ليس مقياساً بأن التاجر مكتف أو غير مكتف لأنه لا توجد معايير واضحة حول ذلك، وقد يكون تاجر من الفئة الرابعة وهو من أكبر المستوردين والعكس قد يكون لا يملك إلا «ما يمشي به حاله»، وأضاف: أي إن الفئة الرابعة لا تقيم التاجر لأن البعض أيضاً أخذ هذا الصفة «برستيج» وعندما تعارضت مع مصالحه طالب بإلغائها ولم يعد السجل التجاري هاجساً بالنسبة له.

أكريم قال: لسنا ضد القرار لكن المقاييس المعتمدة ومبدأ الإحصائيات الذي تأخذه الحكومة في تحديد الدعم غير صحيح..

بدوره عضو مكتب غرفة تجارة دمشق عماد قباني قال لـ«الوطن»: إن إعادة توزيع الدعم لمستحقيه هو وجهة نظر حكومية، ومن المؤكد أن الدولة لديها أعباء بسبب الحصار والحرب وغيرها، ونحن لا ننكر أن هناك فئة تأخذ دعماً وهي ليست بحاجة.

ورأى أن الموضوع حتى لا يؤخذ من وجهة نظر خاطئة يجب أن يكون هناك دراسة شاملة وواسعة وعلى أرض الواقع ضمن لجان اجتماعية حتى لا يكون هناك ظلم لفئات هي بحاجة للدعم ولا يجوز أن نعمم على من زوجها مسافر بأنها لا تستحق الدعم، فليس كل من هو خارج القطر يجب أن تحرم عائلته من حقوقها، وأضاف: بالقانون السوري ليس لدينا فئات «المواطن هو مواطن» والمواطنون متساوون بالحقوق لكن الظروف الاقتصادية والحصار أجازا غير ذلك، ورغم ذلك لابد أن يكون هناك دراسة واقعية وهذا لا يتم بين ليلة وضحاها.

وحول قرار إعادة الدعم للفئة الرابعة اعتبر أنه أيضاً غير منصف لأن معظم هذه السجلات التجارة أخذت أيام الرخاء والازدهار وهناك تجار لديهم محلات قيمتها ملايين الليرات واليوم ليس لديهم عمل.

قباني أكد أنه على الحكومة اليوم أن تتوجه إلى غرف التجارة وتطالب بأسماء التجار الذين يقومون بتجديد انتسابهم في السجلات التجارية لأن هؤلاء هم من يزاولون المهنة بالوقت الحالي مبيناً أن هناك تجاراً من الفئة الأولى والثانية لم يجددوا اشتراكاتهم منذ سنوات..

وأشار إلى أن من استغنى عن سجله التجاري بالتأكيد هو صادق وبحاجة للدعم وللبطاقة التي أصبحت عبئاً على الجميع.

القباني ذكر أن هناك نسبة كبيرة من التجار تقوم حالياً بإلغاء سجلاتها التجارية، ففي طرطوس تم إلغاء ٨٦٠ سجلاً تجارياً خلال يومين وهناك أعداد كبيرة من التجار في دمشق يقومون بشطب سجلاتهم التجارية بعد أن أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً بمنع تخفيض ترتيب أي تاجر إلى الفئة الرابعة.

قباني أشار إلى أنه في دمشق كان هناك من ١٢ إلى ١٥ ألف منتسب إلى غرفة التجارة في حين اليوم لا يتجاوز عدد المنتسبين ٧٠٠ منتسب، وأضاف إن استبعاد مواطنين وبقاء مواطنين تحت مظلة الدعم لم يأخذ مساره الحقيقي.

> أكريم: الفئة الرابعة ليست مقياساً بأن التاجر مكتفٍ أم لا

وزير الاقتصاد: تعافي القطاعات الإنتاجية سبيل أساسي للانتعاش انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات

عرنوس: تنشيط المساهمة في مؤسسات التمويل الأصغر وزيادة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن القانون رقم ٨ الخاص بمؤسسات التمويل الأصغر يتمتع بكل المرونة اللازمة وتمت دراسته بأكبر قدر ممكن من العناية والإيجابية لتحقيق الغاية المجتمعية التي صدر من أجلها، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل لتنشيط عملية المساهمة في مؤسسات التمويل الأصغر وزيادة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وتقديم الدعم اللازم لها.

وأوضح عرنوس في مداخلة له خلال حضوره أمس الجلسة الثانية لملتقى الحوار الاقتصادي الذي عقد تحت عنوان الاستثمار والمصارف والمشاريع الصغيرة «ثلاثية الانتعاش الاقتصادي» أن كل من يريد الاستثمار في المناطق والمدن الصناعية يحصل على الموافقة بسهولة ولكن الصعوبة تقع في دراسة طلبات الاستثمار خارج المناطق والمدن الصناعية، وأضاف: نسعى إلى استقطاب الاستثمارات إلى تلك المناطق والمدن بما يؤمن البيئة المشتركة والمتناسقة لمختلف النشاطات، مضيفاً: لدينا مجموعة من المناطق الحرفية التي أنشأناها ولم يتم استثمارها حتى الآن بالشكل الأمثل والمطلوب تفعيل العمل بها وعودة الحرفيين إليها لممارسة أعمالهم، حيث لا يمكن تحويل المناطق السكنية إلى مناطق صناعية وإنتاجية.

من جانبه أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أن تعافي القطاعات الإنتاجية سبيل أساسي للانتعاش انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات وهذا يحتاج إلى استثمارات حقيقية وقدرة على التمويل وتخفيض كلف التمويل.

بدوره بيّن وزير الصناعة زياد صباغ أن الوزارة وضعت إستراتيجية عامة للنهوض بالقطاع الصناعي أثناء سنوات الحرب على سورية كما وضعت عدة مشاريع للتشاركية مع القطاع الخاص بطريقة مرنة مع وجود قوانين تدعم مبدأ التشاركية بهدف النهوض بالمنشآت العامة أو إعادة استثمارها بمشاريع جديدة تخدم الاقتصاد مع وجود عروض من مستثمرين لا تزال قيد الدراسة.

وبيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عمرو سالم أن الوزارة تسعى إلى علاقة شراكة وشفافية حقيقية مع قطاع الأعمال لتأمين السلع والمواد الأساسية وتنشيط الحركة التجارية بشكل عام وكذلك النشاط الاقتصادي، مبيناً أن الاقتصاد السوري يواجه تحديات كبيرة بسبب الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على سورية والاحتلالين الأميركي والتركي لبعض الأراضي.

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام أكد بدوره ضرورة ثبات التشريعات الاقتصادية من أجل عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار، مشيراً إلى وجود تسهيلات كبيرة أعطيت للمستثمرين ومنها قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ الذي سهل نشاطهم رغم الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الظالمة التي أثرت في مناخ الاستثمار.

وزير الزراعة في العراق لحضور مؤتمر (الفاو)

قطنا لـ«الوطن»: قدمنا رؤيتنا ومقترحاتنا حول محاور المؤتمر

| محمد راكان مصطفى

انطلقت أمس أعمال الدورة الـ٣٦ للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في العاصمة العراقية بغداد بمشاركة سورية.

وبين وزير الزراعة رئيس الوفد السوري محمد حسان قطنا لـ«الوطن» أنه تمت مناقشة عدد من المواضيع منها الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع من أجل حياة أفضل وبناء مجتمعات محلية ريفية قادرة على الصمود وإجراءات التعافي الأخضر وتغيير المناخ من أجل إنتاج أفضل وبيئة أفضل.

وأشار إلى أنه تم طرح عدد من المسائل المقترحة للنقاش على جدول الأعمال، منها التحول المطلوب لاعتماد نهج النظم الزراعية والغذائية، وإمكانية الاتفاق على برنامج إقليمي للتحول المعني بالنظم الزراعية والغذائية، والتطرق إلى أهمية التأمين الزراعي كأهم آليات حماية صغار المزارعين من بعض المخاطر المحددة، والتعاون الإقليمي كأساس في التصدي للمخاطر التي تعبر الحدود.

إلى ذلك زار الوزير قطنا صباح أمس أحد أسواق الجملة للخضار والفواكه في بغداد والتقى عدداً من تجار السوق للاطلاع على المنتجات الزراعية المصدرة من سورية إلى العراق وخاصة الحمضيات والوقوف على الصعوبات التي تواجه تصديرها من أجل توفير الحلول المناسبة.

وأضاف: خلال مداخلاتنا أعطينا رؤيتنا ومقترحاتنا لكل نقطة من النقاط.

وعلى هامش أعمال المؤتمر بحث الوزير قطنا مع نظيره العراقي محمد كريم الخفاجي آلية تطوير وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مجالات البحوث العلمية الزراعية والإنتاج النباتي والحيواني والصحة الحيوانية والثروة السمكية وسبل التعاون لتحديث القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والحجر الزراعي بما يسهم في دعم القطاع الزراعي في البلدين.

ودعا الوزير قطنا إلى تخصيص المنتجات الزراعية السورية ولاسيما الحمضيات ببعض الميزات التفضيلية ما يمكنها من المنافسة بشكل أكبر في السوق العراقية مشيراً إلى أنه رغم تسهيلات الحكومة السورية بهذا الخصوص كإلغاء الرسوم وتخفيض السعر الاسترشادي لشحنة الحمضيات إلا أن كميات التصدير إلى العراق انخفضت بشكل كبير بين العام الحالي والعام السابق، مؤكداً ضرورة التنسيق بين البلدين لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه تبادل المنتجات الزراعية ومشاكل النقل والتسويق إضافة إلى ارتفاع تكاليف التخليص والنقل داخل الأراضي العراقية.

الوزير الخفاجي أكد التواصل مع هيئة المنافذ الحدودية العراقية من أجل التوصل إلى قرار فيما يخص الصادرات الزراعية السورية وفق الميزات التفضيلية الممنوحة وإجراء دراسة لأسواق الجملة والصعوبات التي تعوق وصول المنتج السوري للسوق العراقية لافتاً إلى أهمية تنظيم تبادل المنتجات الزراعية بما يحافظ على المنتجات المحلية في البلدين وإيجاد نظام الإنذار المبكر للأمراض العابرة للحدود.

كما التقى الوزير قطنا وزير التجارة العراقي الدكتور علاء أحمد الجبوري الذي أشار إلى ضرورة إقامة معرض للمنتجات السورية في الموصل من أجل تحفيز دخول البضائع السورية بمختلف أشكالها إلى السوق العراقية.

وبحث الوزير قطنا مع نظيره اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن تطوير التعاون بين البلدين في مجالات البحوث العلمية الزراعية والحجر الزراعي والبيطري والأدوية البيطرية إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية في مجال إعادة تشجير سلسلة الجبال الشرقية السورية اللبنانية.

ولفت الوزير قطنا إلى ضرورة التوافق مع الاحتياجات المتعلقة بمواجهة الآفات والأمراض العابرة للحدود ومنها الجراد الصحراوي وأمراض الحمضيات وغيرها على مستوى الإقليم كما بين وزير الزراعة اللبناني أهمية التعاون المشترك في مجال تبادل المنتجات الزراعية وتسهيل آليات تسويقيها ومعالجة المشاكل التي تواجه شحن المنتجات الزراعية (الترانزيت) داعياً إلى عقد اجتماع زراعي خماسي في دمشق يضم سورية والعراق ولبنان ومصر والأردن.

حضر اللقاءات مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد الدكتور نصر الدين العبيد ومعاون الوزير الدكتور فايز المقداد والسفير السوري في العراق صطام الدندح.

العراق يسمح بدخول الشاحنات السورية

درويش لـ«الوطن» نقلة مهمة وينعكس إيجاباً

كيشور: يزيد عدد الشاحنات السورية إلى العراق إلى ١٠٠ شاحنة يومياً

| رامز محفوظ

أكد عضو اتحاد غرف التجارة، رئيس لجنة الاستيراد والتصدير فهد درويش لـ« الوطن» « قرار الحكومة العراقية بدخول الشاحنات السورية إلى المحافظات العراقية، واصفاً أياه بأنه يعتبر نقلة مهمة في إطار زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وسيساهم بدعم حركة الصادرات السورية نحو العراق عبر الشحن البري، كما سيساهم بتخفيف كلفة الصادرات من خلال تخفيض كلفة الشحن، ما سينعكس إيجاباً على قدرة المنتجات السورية في المنافسة في السوق العراقية.

وبين درويش أن القرار سيساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية داخل المحافظات العراقية، وخصوصاً بالنسبة للحمضيات التي تشهد حالياً منافسة قوية من الحمضيات التركية والإيرانية، كما سيعمل على تنشيط عمل شركات الشحن وأسطول الشحن البري السوري بشكل أكبر من خلال فتح طريق شحن وترانزيت جديد.

وأشار إلى أن اتحاد غرف التجارة وبناء على مقترح لجنة الاستيراد والتصدير التابعة له، طلب من اللجنة الاقتصادية في الحكومة إعفاء الحمضيات المصدرة للخارج من قرار تعهد القطع الأجنبي ١٠٧١ وهو أمر سيجعلها توجد أكثر في الأسواق الخارجية وسيساعدها على المنافسة، هذا بالإضافة إلى انعكاس قرار دخول الشاحنات على مجمل منتجات التصدير، وخصوصاً المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها إلى العراق.

بدوره أوضح رئيس اتحاد شركات النقل محمد كيشور لـ«الوطن» أن قرار السماح للشاحنات السورية الدخول إلى جميع المحافظات العراقية سيؤدي إلى زيادة عدد الشاحنات السورية التي ستدخل إلى المحافظات العراقية، متوقعاً أن يصبح عدد الشاحنات التي تنقل البضائع إلى الأسواق العراقية يومياً ١٠٠ شاحنة بدلاً من ١٥ شاحنة كانت تدخل خلال الفترة الحالية.

ولفت إلى أن هناك تكاليف عدة ستخفض بعدم السماح للشاحنات السورية بدخول المحافظات العراقية من دون إجراء مناقلة على الحدود والتي كانت تضر بسلامة البضائع، ناهيك عن تكاليف المناقلة إضافة إلى أجور الشاحنات التي ستنقل البضائع إلى الداخل العراقي مثلثة بالبضائع وستعود ممثلثة كذلك، مبيناً أن الأمر الذي شجع على اتخاذ قرار كهذا هو موضوع الحمضيات السورية وتسهيل انسيابها إلى الأراضي العراقية.

من جهته بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق موفق الحموي لـ«الوطن» أن انعكاس القرار على الصادرات يعتبر جيداً ومفيداً ويساهم في إيقاف المناقلة للخضار والفواكه من البرادات السورية إلى البرادات العراقية عند الحدود العراقية في البوكمال.

وأضاف: إن إدخال السيارات السورية من دون مناقلة إلى المحافظات العراقية سيساهم في الحفاظ على جودة الخضار وعدم تعرضها للتلف والضرر وهو ما كان يحدث أثناء المناقلة، مشيراً إلى أن القرار سيساهم في إلغاء أجور المناقلة فقط على حين لن يؤدي إلى التخفيض من تكاليف النقل.

ونوه بأن القرار يساهم في تنشيط الصادرات من الخضر والفواكه إلى العراق وخصوصاً الحمضيات باعتبار أن النسبة الأكبر من الخضر والفواكه التي تذهب إلى العراق خلال الفترة الحالية هي الحمضيات، مضيفاً: إننا كمصدرين طالبنا منذ مدة بإلغاء موضوع المناقلة.

وتوقع الحموي أن تزداد الصادرات من الخضر والفواكه بنسبة ٥٠ بالمئة خلال الفترة القادمة.

وأصدر مجلس الوزراء العراقي، قراراً سمح بموجبه للشاحنات السورية الدخول إلى جميع المحافظات العراقية.

وقال المجلس: إن القرار جاء لخدمة المصالح المشتركة بين البلدين، ولتسهيل العمل في المعابر الحدودية الشرعية السورية العراقية، إضافة لتبسيط الإجراءات لتسهيل دخول السيارات والشاحنات السورية إلى جميع المحافظات العراقية.

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»:

قدمنا التسعيرة للتموين من عشرة أيام.. والمحافظة لم تعد تتدخل في تسعير اللحوم

| عبد المنعم مسعود

كشف رئس جمعية اللحامين في دمشق أدموند قطيش عن ارتفاع يشهده سوق اللحوم الحمراء، معيداً السبب في ذلك إلى العوامل ذاتها التي أدت إلى ذلك قبل أكثر من عام والتي استقرت بعدها أسواق اللحوم فترة قاربت التسعة أشهر، مبيناً أن عمليات التهريب تعتبر أحد الأسباب الرئيسة بهذا الارتفاع في الوقت الحالي وخصوصاً العجول التي يتم تهريبها إلى لبنان.

وأوضح قطيش أن سعر كيلوغرام لحم العجل الحي ارتفع في الفترة الأخيرة ليصل إلى ١٢٥٠٠ ليرة ليقترب بذلك من سعر الخروف القائم بأقل من ألف ليرة.

وعدّد قطيش إلى جانب التهريب أسباباً أخرى تساهم بهذا الارتفاع منها ارتفاع تكاليف التدفئة والأعلاف ما ينعكس سلباً على المربي الذي يجد نفسه مضطراً للبيع لمن يعطيه سعراً أفضل، فالمربي بدلاً من أن يبيع بخسارة للحامين، حيث سعر الكيلوغرام القائم ثمانية آلاف فإنه يبيع للتاجر الذي يدفع ١٣ ألفاً بالكيلوغرام القائم ويبيع تالياً بأسعار تصل إلى ١٧ أو ٢٠ ألفاً للكيلوغرام للأسواق في لبنان مثلاً.

وكشف قطيش أن أسعار اللحوم الحمراء في أسواق العاصمة قد ارتفعت لتصل إلى ٣٥ ألف ليرة لكيلوغرام اللحمة الهبرة مع ٢٥ بالمئة دهن في تجاوز سعر كيلوغرام الهبرة من دون دهن ٤٠ ألفاً، موضحاً أن أغلب اللحامين أصبحوا يعتمدون آلية البيع ما يسمى (القص) وذلك لكي يستطيعوا الاستمرار.

وبين قطيش وجود وقائع تؤكد وفقاً لتعبيره استغلال اللحامين عبر مطالبتهم بالالتزام بالتسعيرة التي صدرت قبل نحو تسعة أشهر لكنها لم تعد واقعية مقارنة بأسعار اللحوم حالياً فهده التسعيرة تم حسابها وفقاً لسعر الخروف القائم في تلك الفترة عندما كان ٩٥٠٠ ليرة في حين تجاوز ١٣ ألفاً حالياً. ولسعر العجل عندما كان ٨٥٠٠ ليرة والآن تجاوز هذا السعر بأربعة آلاف ليرة لذلك ليس من الواقعي استمرارها.

ووفقاً لرئيس جمعية اللحامين فإن الجمعية سلمت دائرة الأسعار في تموين دمشق دراسة واقعية لأسعار اللحوم منذ ما يقارب عشرة أيام من أجل الموافقة عليها وإصدارها لكن ذلك لم يتم حتى الآن، كاشفاً أن محافظة دمشق تنازلت عن حقها بالاشتراك في تسعير اللحوم لتصبح المسألة محصورة بين الجمعية ومديرية التجارة الداخلية.